المحاضرة السابعة

المحور السابع: المخاطر الجبائية على المؤسسة

كان مفهوم المخاطر الضريبية موضوع العديد من التعاريف، فيعرّفها البعض بأنها "الخطر المرتبط بفشل دافع الضرائب في الامتثال للالتزامات التالية: التسجيل في النظام، وإنتاج الإعلانات والمعلومات في الوقت المناسب، وإنشاء معلومات كاملة ودقيقة والدفع في الوقت المناسب الضريبة المستحقة، فهم بذلك يستوعبونها لخطر الانضباط المالي من خلال عدم الامتثال للقواعد واللوائح المحاسبية المعمول بها.

ويرى آخرون أن هذا الخطر يشمل وجهتي نظر:

- ✓ الأولى تتوافق مع عدم الامتثال، طوعية أم لا، مع القواعد الضريبية، بمعنى ينظم إلى التفسير الذي سبق طرحه والمرتبط بعدم الامتثال للقواعد الضريبية؛
- ✓ الثانية تتعلق أكثر بجهل التصرفات المواتية التي يمكن أن تولد عجزًا كبيرًا، ويرتبط ذلك بخطر فقدان الفرصة المرتبطة بجهل القواعد المعمول بها والتي يمكن أن تحقق مكاسب ضريبية.

ونتيجة لذلك، يمكن أن تظهر المخاطر الضريبية في شكل عبء ضريبي أكبر من ذلك الذي يتعين على دافع الضرائب عادة دفعه لسبب أو لآخر، حيث يمكن أن يظهر في شكل خسارة في الأرباح الناتجة عن مزايا غير ضريبية، وممارسات مستغلة أو مهملة، وعادلة بطبيعتها، مما يتيح تحقيق وفورات ضريبية حقيقية.

من أجل تحديد المخاطر الضريبية، يجب على الشركة نشر جميع الوسائل اللازمة التي من شأنها أن تجعل من الممكن تحديد أي أخطاء تنظيمية وإدارية قد تكون مصدرا للمخاطر الضريبية، وستكون مسألة تصنيف المخاطر وفقًا لعواقبها ومصادرها ووسائل السيطرة عليها من أجل إدارة المخاطر بشكل أفضل.

أولا –خطر عدم الامتثال

يرتبط هذا النوع من المخاطر بعدم الامتثال للوائح الضريبية السارية. يمكن أن ينبع من فعل طوعي أو غير طوعي. عندما يكون هذا فعلًا تطوعيًا، فإنه يترجم إلى إرادة الشركة للتخلص من اللوائح الضريبية.

أما أصول هذا الخطر كثيرة ومتنوعة، أهمها:

- ✓ قد يكون هذا الخطر بسبب غموض النصوص التنظيمية المعمول بها. يمكن أن تؤدي القوانين، كما هي مكتوبة، إلى تفسيرات مختلفة تؤدي إلى خطأ دافع الضرائب. التفسير الخاطئ، طوعيا أم لا، يقود الشركة إلى عدم الامتثال للقواعد الضريبية المعمول بها.
- ✓ يمكن أن ينشأ هذا الخطر أيضًا عن عدم كفاءة الموظفين المسؤولين عن مراقبة العمليات الروتينية للشركة، والتي تولد ضرائب. يجب أن يكون لدى أي عمل موارد مختصة ودراية بالبيئة الضريبية.

- ✓ الحفاظ على الحسابات يمثل أيضا مصدرا رئيسيا للمخاطر الضريبية[1] وفقًا لـ (**Yaïch**): "يبدو أن المحاسبة هي المصدر الرئيسي للتهديد المالي، ولكنها أيضًا أداة لإضفاء الطابع الرسمي على الخيارات التي تُعتبر توفر فرصة للشركة"، وفي الواقع، تمثل الحسابات الأساس الذي يولد المؤشرات الخاضعة لضريبة أي شركة، لذلك يجب أن تضمن القفل المناسب لنظامها المحاسبي وبالتالي ضمان توافق وصدق وانتظام المعلومات المالية الخاصة بها.
- ✓ يمكن أن يكون لهذا الخطر مصدره في عدم كفاءة الإدارة الضريبية خلال ضوابطها. في الواقع، فإن الكشف عن عدم الامتثال للقواعد الضريبية يفترض وجود مدققين أكفاء لديهم المؤهلات الفنية اللازمة لتنفيذ مهمة التدقيق الضريبي.
- ✓ وأخيرا فإن تدويل الشركة يمثل أيضا مصدرا رئيسيا للمخاطر الضريبية[2] وفقًا لدراسة أجرتها (**OECD**)، "إن التحويل غير الصحيح للأرباح في سياق الشركات المتعدد الجنسيات من أجل الحصول على ميزة ضريبية يمثل خطر الانضباط المالي الذي يجب معالجته من خلال إجراءات إدارة هذه المخاطر".

ثانيا–مخاطر الفرص

يرتبط هذا النوع من المخاطر بشكل أساسي بالفشل في التعرف على فرص مناسبة يمكن أن تؤدي إلى حدوث عجز كبير للشركة.

ويمكن أن يؤدي عدم معرفة القواعد الضريبية المفيدة إلى فقدان الفرصة للشركة بدفع ضريبة أعلى من الضريبة التي كانت ستدفعها إذا استفادت من الميزة الضريبية، بمعنى آخر، يعد استغلال الفرص التي يوفرها الإطار التنظيمي أحد أفضل ممارسات الإدارة التي يجب أن تستخدمها الشركة لتحسين مواردها المالية.

وفي الواقع، ووفقًا لـ (**Cozian**) أن "هناك إدارة مالية جيدة حيث توجد إدارة مالية جيدة أو إدارة تجارية جيدة، مثل الأب الصالح للقانون المدني أو مثل المدير الحكيم والمستنير لقانون المحاسبة، يجب على دافع الضرائب المستنير إدارة ضرائبه في أفضل مصلحة له، ويسمى هذا النوع من الإدارة الضريبية "التخطيط الضريبي الفعال"[3].

ويختلف هذا المفهوم عن تقليل العبء الضريبي إلى الحد الأدنى حيث إنه يمثل استراتيجية تأخذ في الاعتبار جميع التكاليف التي تتحملها الشركة (التكاليف الضريبية وغير الضريبية)، فيما يتعلق بالتكاليف غير الضريبية، فهذه هي النفقات المرتبطة أساسًا باستخدام المستشارين الخارجيين لتحقيق وفورات ضريبية، والنفقات في البحث عن فرص الادخار الضريبي بالإضافة إلى مخاطر فرض عقوبات والوكالة. وبالتالي، فإن خطر فقدان الفرصة يتعلق بثلاثة عوامل رئيسية[4]:

---

[1]- Yaïch, A. (2007). La maîtrise des risques fiscaux. In l'impôt sur les sociétés 2007.Les éditions Raouf Yaïch, p :49

[2] - OCDE. (2004). Gestion du risque d'indiscipline fiscale : gérer et améliorer la discipline fiscale.

[3]- Cozian, M. (2008). Précis de fiscalité des entreprises 2008/2009. LexisNexis Litec, Paris. P.76

[4]- TAJM Tilila, (2018), La problématique de gestion du risque fiscal dans les entreprises marocaines, Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit, Numéro 6, pp.60-74

- ✓ عدم الاستفادة من المزايا الضريبية؛
- ✓ سير العمليات التي تتعارض مع السياسة الاقتصادية للشركة؛
- ✓ إجراء العمليات للأغراض الضريبية فقط.

ثالثا– مصادر المخاطر الضريبية

تقليديا، هناك ثلاثة مصادر رئيسية للمخاطر الضريبية وفقا لـ (**Rossignol**)[5]:

- ✓ التشريعات واللوائح الضريبية؛
- ✓ البناء التنظيمي الشركة؛
- ✓ الهيكل التنظيمي للإدارة الضريبية.

1.التشريعات واللوائح الضريبية

يعد تعقيد النصوص القانونية وغموضها السبب الرئيسي للمخالفات الضريبية، ففي أعقاب دراسة أجريت على إدارة مخاطر الانضباط المالي من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2004: " التشريعات شديدة التعقيد أو الغامضة تضاعف من احتمالات اعتماد دافع الضرائب لسلوك لم يأخذه المشرع بعين الاعتبار والمرغوب فيه"، و"حتى لو كان القانون واضحًا فيما يتعلق بالغرض منه وتطبيقه، فيمكن لدافعي الضرائب تجنبه عندما يعتبر هذا عبئًا كبيرًا".

وفي الواقع، فإن الضريبة المرتفعة للغاية المستحقة الدفع ستشكل قيدًا على أداء الشركة، وستقوم الأخيرة بضبط بياناتها المالية بشكل بديل بحيث تكون الضريبة المستحقة معقولة، بالإضافة إلى التكاليف الضريبية، وتتحمل الشركة أيضًا تكاليف تتعلق بتنفيذ الالتزامات الضريبية، ويجب أن تؤخذ هذه التكاليف في الاعتبار في النظام المالي للشركة.

بمعنى آخر، يؤدي نقص الموارد اللازمة لإعداد تقارير ضريبية مناسبة إلى زيادة مخاطر الضرائب في الأعمال التجارية، ومن بين هذه التكاليف، يمكننا ذكر النفقات المرتبطة باستخدام المستشارين الضريبيين ووقت البحث للامتثال للإجراءات اللازمة ...الخ.

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر التغييرات في القوانين الضريبية والنصوص القانونية مصدرا هاما للمخاطر الضريبية، ويجب أن يكون مسؤولو الضرائب على دراية دائمة بالمستجدات وبالأخبار الضريبية، خلاف ذلك، يمكن أن يؤدي هذا إلى تعديلات ضريبية كبيرة وعقوبات على الشركة.

2.البناء التنظيمي للشركة

---

[5]- Rossignol, J.L. (2002). Risque et fiscalité de l'entreprise. Droit et patrimoine.

يتعلق المصدر الثاني لمخاطر الضرائب بالهيكل الأساسي للشركة، فمن المهم إبراز حجم الشركة وتوجهاتها (الوطنية والدولية) واستثماراتها وأنشطتها، وفي الواقع، كل هذه المعايير تؤثر بشكل مباشر على مستوى المخاطر الضريبية، ومن المحتمل أن تكون الأعمال التجارية الكبيرة أكثر عدوانية من حيث الضرائب بسبب القوة الاقتصادية التي تتمتع بها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك معاملات محددة أخرى تولد مخاطر ضريبية مثل عمليات الدمج والاستحواذ أو المعاملات بين المساهمين، فهذا النوع من المعاملات يولد مخاطر ضريبية أعلى من تلك المرتبطة بالعمليات المعتادة للشركة. فالشركة أكثر عرضة لخطر عدم الامتثال إذا لم توثق هذه الأنواع من العمليات بشكل صحيح وتنفذ جميع الموارد التنظيمية اللازمة لتنفيذ هذه العمليات، فالتدويل هو أيضا مصدر لمخاطر الضرائب، فالشركة تواجه العديد من القواعد الضريبية التي يجب عليها إتقانها واحترامها، بما في ذلك، بشكل أساسي، قاعدة تسعير التحويل.

3. الهيكل التنظيمي للإدارة الضريبية

ويستند المصدر الأخير للمخاطر إلى عدم كفاءة السلطات الضريبية، ففي الواقع، فإن السلطات الضريبية التي لا تملك ما يكفي من الموارد المالية وتقنيات المعلومات اللازمة لاستغلال الكميات الضخمة من المعلومات على كل دافع ضرائب، فقد لا تكون على دراية بسلوك عدم الانضباط الضريبي لشركات معينة، والتي يمكن أن تزيد من المخاطرة من قبل الأخير (**OECD 2004**). بالإضافة إلى ذلك، فإن نقص الكفاءة والتدريب المستمر وإتقان أداة إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال من قبل موظفي الإدارة الضريبية يزيد من خطر عدم الكشف عن الحالات الشاذة خلال عمليات التدقيق الضريبي، مما قد يزيد من حالات الانضباط المالي.

رابعا–علاج ومراقبة المخاطر الضريبية

بمجرد تحديد المخاطر الضريبية وتقييمها وتحديد أولوياتها، يجب على الشركة أن تضع وسائل مناسبة للتعامل معها. ووفقًا لـ (**Elgood**) ، يمكن أن يأخذ علاج المخاطر هذه أشكالًا متعددة[6]:

- ✓ **تجنب المخاطر**: يتمثل البدء في التخلي عن العملية التي تمثل مصدر الخطر الضريبي واستبدالها بإجراء بديل يتيح القضاء على المخاطر.
- ✓ **تقاسم المخاطر**: المشاركة تعني الحد من تأثير أو احتمال المخاطرة عن طريق نقل المخاطرة، ويتم هذا العلاج من خلال تدخل خبراء خارجيين في فرض الضرائب مع طرح أفكارهم وطرق ووسائل المختلفة لتخفيف المخاطر.
- ✓ **الحد أو التخفيف من المخاطر**: يعتمد الحد من المخاطر على التخطيط الضريبي المناسب، وإعادة هيكلة عملياتها لمنحها معاملة أفضل، فهذا سوف يقلل من التأثير السلبي للمخاطر أو اكتشاف نقص يمكن اكتسابه في المسائل الضريبية.

---

[6]- Elgood, T., Paroissien, I., Quimby, L. (2004). Tax Risk Management. Price waterhouse-Cooper, p :63

- ✓ **قبول المخاطر**: وأخيرًا، ينعكس قبول المخاطر في تحليل التكلفة / الفائدة للمخاطر. إنها مسألة تحديد درجة قبول المخاطر من خلال الفوائد التي يمكن أن تنجم عن ذلك. ويمكن للشركة قبول مخاطر الضرائب عندما تتجاوز الأرباح ذات الصلة التكاليف المتكبدة.

لذلك تعتمد معالجة المخاطر على اختيار طريقة مناسبة لكل تقييم للمخاطر، ويتضمن ذلك تقييم الخيارات المتاحة لإدارة المخاطر من أجل تحديد الخيار الذي سيتيح للشركة تحسين المخاطر. وبالتالي فإن تحديد المخاطر الضريبية سيحدد أفضل طريقة لحل مشكلة المخاطر الضريبية التي تواجه الشركة.

بعد وضع وسائل التعامل مع المخاطر الضريبية، يجب على الشركة التأكد باستمرار من تطبيقها بشكل صحيح. هذه هي خطوة للسيطرة على الوضع، وفي الواقع، يجب التحكم في وسائل علاج المخاطر ومراقبتها لضمان فعاليتها واستمراريتها مع مرور الوقت.

في مثل هذه الحالات لا يكفي وضع الإجراءات، ولكن من المهم مراقبتها لضمان انتظامها وامتثالها. ويتم تنفيذ هذه السيطرة بشكل عام من قبل أشخاص آخرين غير المسؤولين عن تصميم وتوثيق الاستراتيجية الضريبية. أي بشكل عام من قبل مدققين داخليين أو خارجيين للشركة.